

الذكاء الاصطناعي التوليدي في الإدارة العامة
دراسة مقارنة للتحديات القانونية والأخلاقية في
استخدام نماذج الذكاء الاصطناعي المتقدمة بين
مصر والجزائر وفرنسا

L intelligence artificielle générative (IA
générative) dans l administration publique
Étude comparative des défis juridiques et
éthiques liés à l utilisation de modèles d IA
avancés entre l Égypte l Algérie et la
France

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الى ابنتي الحبيبة صبرينال قره عيني المصرية
الجزائرية جميلة الجميلات التي تجمع بين جمال
نهر النيل الخالد وجمال شط المتوسط وجبال
الاوراس

المقدمة الاستشرافية والمنهجية لدراسة الذكاء
الاصطناعي التوليدي

Prospective and Methodological
Introduction to the Study of Generative AI

دخل العالم عصراً جديداً من الذكاء الاصطناعي،
لم يعد فيه الهدف مجرد تحليل البيانات

بل ابتكر محتوى جديداً بشكل مستقل، من
خلال ما يُعرف بـ "الذكاء الاصطناعي التوليدي"

نماذج مثل GPT و DALL-E و Midjourney لم تعد
أدوات مساعدة بل أصبحت كيانات إبداعية

قادرة على كتابة المراسلات الرسمية، وصياغة التشريعات، بل وحتى إنشاء سياسات عامة

ويطرح هذا التطور تحدياً وجودياً جديداً للقانون الإداري

فكيف يمكن تحديد المسؤولية عندما تصدر إدارة عمومية بياناً رسمياً

يحتوي على معلومات مضللة أو مزيفة تم توليدها آلياً؟

ومن يملك حقوق الملكية الفكرية للمحتوى الذي تنتجه هذه النماذج؟

وهل يمكن أن يحل محل الموظف البشري في المهام الإبداعية التي كانت حصراً له؟

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها أول
عمل أكاديمي مقارنة

يتناول هذه التحديات غير المسبوقة بالعمق
والشمول اللازمين

بين ثلاثة أنظمة قانونية ذات خلفيات متميزة

فمصر والجزائر تمثلان نموذجاناً للدول النامية

التي بدأت للتو في استكشاف إمكانات هذه
التقنيات دون أي إطار تنظيمي

في حين تمثل فرنسا رائدة في وضع الأطر
الأخلاقية والقانونية الاستباقية

التي تحاول ترويض هذه القوة الإبداعية الهائلة

وسيتبع البحث منهجاً تحليلياً مقارناً
استشرافياً

يبدأ بدراسة الأسس الدستورية والتشريعية في
كل نظام

ثم ينتقل إلى تحليل السيناريوهات التطبيقية
المحتملة

ليخلص إلى مجموعة من الاستنتاجات
والمقترحات الإصلاحية

التي تهدف إلى بناء "إدارة رقمية مسؤولة" في
عصر الذكاء الاصطناعي التوليدي

الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي التوليدي
وتمييزه عن الذكاء الاصطناعي التحليلي

Conceptual Framework of Generative AI and its Distinction from Analytical AI

لا يمكن فهم التحديات القانونية للذكاء
الاصطناعي التوليدي دون تعريف دقيق
لمفاهيمه الأساسية

فالذكاء الاصطناعي التحليلي (Analytical AI)
هو النوع التقليدي

الذي يركز على تحليل البيانات الضخمة
لاستخلاص أنماط وتوقعات

مثل أنظمة تصنيف طلبات التأشيرات أو الكشف

عن حالات الغش في الدعم الاجتماعي

أما الذكاء الاصطناعي التوليدي (Generative AI) فهو جيل جديد تماماً

يعتمد على نماذج لغوية كبيرة (Large Language Models - LLMs)

أو نماذج توليد الصور (Diffusion Models)

قادرة على إنشاء محتوى جديد ومبتكر لم يسبق له مثيل

من نصوص وصور ومقاطع فيديو ورموز برمجية

والفرق الجوهرى بينهما يكمن في طبيعة المخرجات

فالمخرجات التحليلية هي نتائج استنتاجية
مبنية على بيانات موجودة

بينما المخرجات التوليدية هي أعمال إبداعية
جديدة قد لا تكون دقيقة أو صحيحة

بل وقد تكون خيالية أو مضللة، وهو ما يُعرف
بظاهرة "الهلوسة" (Hallucination)

ومن الناحية التقنية، فإن الذكاء التوليدي يعتمد
على تقنيات التعلم العميق

مثل المحولات (Transformers) التي تمكنه من
فهم السياق وعلاقات الكلمات

وإعادة تركيبها لإنشاء محتوى يبدو بشرياً، لكنه
في جوهره نتاج إحصائي

وهذا الطابع الإحصائي هو مصدر التحديات
القانونية الكبرى

لأنه يجعل من الصعب ضمان دقة وموثوقية
المحتوى المولد

3

الأسس الدستورية لتنظيم الذكاء الاصطناعي
التوليدي في النظام القانوني المصري

Constitutional Foundations for Regulating
Generative AI in the Egyptian Legal
System

يستمد تنظيم الذكاء الاصطناعي التوليدي في

مصر مشروعيتها

من عدة مواد دستورية محورية، رغم غياب
النصوص الصريحة

فالمادة ٥٧ من الدستور لسنة ٢٠١٤ تنص على
أن

"للمواطنين الحق في الحصول على
المعلومات"

وتشير إلى أن "حرية تداول المعلومات مكفولة"

وهذا يشكل أساساً دستورياً مباشراً لمطلب
دقة المعلومات

التي تصدرها الإدارة، سواء كانت بشرية أو آلية

كما أن المادة ٦٥ التي تنص على أن "العدالة أساس الحكم"

تفرض أن تكون أي سلطة تقديرية، حتى لو كانت آلية

خاضعة لمبادئ العدالة وعدم التحيز

والتي لا يمكن تحقيقها إذا كان القرار أو البيان الرسمي

مبنياً على معلومات "مهلوسة" أو مضللة من نموذج توليدي

بالإضافة إلى ذلك، فإن المادة ٦٨ التي تؤكد على المساواة

تشكل قيوداً أساسياً على استخدام النماذج

التوليدية

التي قد تكون مدربة على بيانات تاريخية تحمل
تميزاً

ضد فئات اجتماعية أو جغرافية معينة

إلا أن الدستور المصري يفتقر تماماً إلى أي
نصوص

تنظم استخدام هذه التقنيات المتقدمة

أو تنص على "الحق في تصحيح المعلومات
المضللة"

مما يخلق فجوة تشريعية خطيرة

تستدعي تحديثاً دستورياً وتشريعياً عاجلاً

لضمان أن التحول الرقمي لا يأتي على حساب

صدقية الإدارة العامة وموثوقيتها

4

الأسس الدستورية لتنظيم الذكاء الاصطناعي
التوليدي في النظام القانوني الجزائري

Constitutional Foundations for Regulating
Generative AI in the Algerian Legal
System

يجد تنظيم الذكاء الاصطناعي التوليدي في
الجزائر سنده

في مجموعة من المبادئ الدستورية الأساسية،
رغم غياب النصوص المباشرة

فالمادة ٤٣ من الدستور لسنة ٢٠٢٠ تنص على
أن

"حرية الرأي والتعبير مضمونة"

وتشير إلى حق المواطن في الوصول إلى
المعلومات الصحيحة

وهو ما يشكل أساساً دستورياً لمطلب دقة
المعلومات الرسمية

كما أن المادة ٣٣ التي تنص على أن "العدالة
أساس الحكم"

تفرض أن تكون أي سلطة تقديرية آلية

خاضعة لمبادئ العدالة وعدم التحيز

ومن جهة أخرى، فإن المادة ٣٢ التي تؤكد على
المساواة أمام القانون

تشكل قيلاً جوهرياً على استخدام النماذج
التوليدية

التي قد تركز أشكالاً جديدة من التمييز
المؤسسي

إلا أن الدستور الجزائري، شأنه شأن الدستور
المصري

يفتقر تماماً إلى نصوص صريحة تنظم استخدام
الذكاء الاصطناعي التوليدي

أو تنص على "الحق في تصحيح المعلومات
المضللة"

أو "الحق في معرفة مصدر المحتوى الرسمي"
مما يخلق واقعاً من الفراغ الدستوري الخطير

يهدد مصداقية الإدارة العامة ويستدعي مراجعة
شاملة

لبناء إطار دستوري استباقي يواكب تحديات هذا
الجيل الجديد من التكنولوجيا

5

الأسس الدستورية لتنظيم الذكاء الاصطناعي

التوليدي في النظام القانوني الفرنسي

Constitutional Foundations for Regulating Generative AI in the French Legal System

يتميز النظام الدستوري الفرنسي بسعيه
الاستباقي لمواكبة التحديات الجديدة

فالمبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق
الإنسان لسنة ١٧٨٩

والتي تشكل جزءاً من الكتلة الدستورية

تنص على أن الحرية تكمن في ألا يُضِر المرء
بالآخرين

وهذا يشمل حرية الفرد من المعلومات المضللة
أو المزيفة

التي قد تصدر عن إدارة عمومية باستخدام
نماذج توليدية

والأهم من ذلك أن فرنسا بدأت في تبني مبدأ

"الشفافية التوليدية" (Generative
Transparency)

من خلال مشاريع تشريعية تدعو إلى الإفصاح
عن استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي

في إنتاج المحتوى الرسمي، مما يمنح
المواطنين حق المعرفة

كما أن قانون الجمهورية الرقمية لسنة ٢٠١٦

يمكن تفسيره ليشمل التزام الإدارة بعدم نشر

معلومات مضللة

بغض النظر عن مصدرها، بشري أو آلي

ومن الناحية القضائية، بدأ مجلس الدولة
الفرنسي

في تطوير اجتهاد جديد يتعامل مع التحديات
الناشئة

ويطالب الإدارة بإثبات أن المحتوى الذي تنتجه

خاضع لرقابة بشرية فعالة لضمان دقته
وموثوقيته

وهذا يعكس فهماً عميقاً بأن التكنولوجيا يجب
أن تكون

في خدمة مبادئ دولة القانون وليس العكس

وأن مصداقية الإدارة العامة هي خط أحمر لا
يمكن تجاوزه

6

التحديات القانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي
التوليدي في السلطة التقديرية المصرية

Legal Challenges of Using Generative AI in
Egyptian Discretionary Power

يواجه استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في
ممارسة السلطة التقديرية في مصر

تحديات قانونية عميقة تهدد جوهر مبدأ المشروعية

فأولاً، يشكل خطر "الهلوسة" (Hallucination) تهديداً وجودياً

للمشروعية الموضوعية، فكيف يمكن أن يكون
القرار الإداري

مستنداً إلى معلومات أو وقائع غير صحيحة تم
توليدها ألياً؟

ثانياً، يطرح استخدام النماذج التوليدية إشكالية
"الاختصاص"

فمن هو صاحب القرار عندما يكتب نموذج GPT
مسودة قرار إداري

يقوم الموظف البشري فقط بمراجعتة وإمضائه
دون فهم عميق لمحتواه؟

ثالثاً، يخل مبدأ "التسبيب" بشكل جوهري

فكيف يمكن تفسير أسباب قرار مبني على
تحليل آلي معقد

لا يفهمه حتى الموظف الذي أصدره؟

رابعاً، يهدد مبدأ "عدم التعسف" لأن النماذج
التوليدية

قد تكون مدربة على بيانات تاريخية تحمل
تمييزاً

ضد فئات معينة، مما يؤدي إلى قرارات ظالمة

وأخيراً، فإن غياب أي إطار تشريعي ينظم هذا الاستخدام

يجعل جميع هذه القرارات عرضة للطعن بالإلغاء

لأنها تفتقر إلى الأساس القانوني اللازم

مما يستدعي إصدار تشريع عاجل يضع الضوابط اللازمة

7

التحديات القانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي
التوليدي في السلطة التقديرية الجزائية

Legal Challenges of Using Generative AI in Algerian Discretionary Power

يواجه استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في
ممارسة السلطة التقديرية في الجزائر

تحديات قانونية مشابهة لتلك الموجودة في
مصر، مع بعض الخصوصيات

فأولاً، يشكل خطر "الهلوسة" تهديداً مباشراً

لمشروعية القرار الإداري، خاصة في المجالات
الحساسة

مثل الأمن أو الدعم الاجتماعي، حيث تعتمد
القرارات على دقة المعلومات

ثانياً، يطرح استخدام النماذج التوليدية إشكالية
"المسؤولية"

فمن يتحمل المسؤولية إذا أصدرت إدارة بياناً
رسمياً

يحتوي على معلومات مضللة تسببت في أضرار
للمواطنين؟

هل هو المصمم؟ أم المستخدم؟ أم النموذج
نفسه؟

ثالثاً، يخل مبدأ "الشفافية" لأن غموض عملية
التوليد

يجعل من المستحيل على المواطن فهم
الأساس الذي بُني عليه القرار

رابعاً، يهدد مبدأ "المساواة" لأن النماذج
التوليدية

قد تكرر أشكالاً جديدة من التمييز
المؤسسي

بناءً على البيانات التي تم تدريبها عليها

وأخيراً، فإن غياب أي إطار تشريعي أو أخلاقي

يوجه استخدام هذه التقنيات المتقدمة

يجعل الإدارة الجزائرية عرضة لمخاطر قانونية
وأخلاقية جسيمة

مما يستدعي وضع استراتيجية وطنية عاجلة

التحديات القانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي
التوليدي في السلطة التقديرية الفرنسية

Legal Challenges of Using Generative AI in
French Discretionary Power

رغم التقدم التشريعي الفرنسي، فإن استخدام
الذكاء الاصطناعي التوليدي

في ممارسة السلطة التقديرية يطرح تحديات
قانونية جديدة تستدعي اليقظة

فأولاً، يشكل خطر "الهلوسة" تحدياً حتى
للأنظمة الأكثر تقدماً

فكيف يمكن للإدارة أن تضمن دقة المعلومات
عندما تكون النماذج التوليدية قادرة على اختراع
وقائع غير موجودة؟

ثانياً، يطرح استخدام هذه النماذج إشكالية
"المسؤولية المشتركة"

فبينما يتحمل الموظف البشري المسؤولية
النهائية

فإن المصممين والموردين يتحملون جزءاً من
المسؤولية

عن عيوب النموذج أو تحيّزاته، مما يعقد عملية

المساءلة

ثالثاً، يهدد مبدأ "الشفافية التوليدية"

فحتى مع وجود التزام بالإفصاح عن استخدام
الذكاء الاصطناعي

فإن فهم كيفية عمل النموذج يظل أمراً معقداً

رابعاً، يشير استخدام النماذج التوليدية أسئلة
حول

"الملكية الفكرية" للمحتوى الذي تنتجه الإدارة

فمن يملك حقوق هذا المحتوى؟ الدولة أم
الشركة المطورة للنموذج؟

وأخيراً ، فإن سرعة تطور هذه التقنيات
قد تتجاوز الإطار التشريعي الحالي
مما يتطلب مراجعة دائمة للقوانين
لضمان مواكبتها للابتكارات الجديدة
وتحقيق التوازن بين الابتكار وحماية الحقوق
الأساسية

9

التحديات الأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي
التوليدي في الإدارة العامة المصرية

Ethical Challenges of Using Generative AI in Egyptian Public Administration

يواجه استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في
الإدارة العامة المصرية

تحديات أخلاقية عميقة تهدد مصداقية الدولة
وثقافتها المؤسسية

فأولاً، يشكل خطر "استبدال الموظف البشري"
تهديداً وجودياً

للوظيفة العمومية، فكيف يمكن أن يحافظ
الموظف على كرامته

عندما يصبح دوره مقتصرًا على مراجعة ومصادقة
محتوى تنتجه آلة؟

ثانياً، يهدد استخدام النماذج التوليدية "الثقافة
المؤسسية"

لأن هذه النماذج تفتقر إلى الفهم العميق
للسياق الثقافي المصري

وقد تنتج محتوى رسمياً لا يتناسب مع العادات
والتقاليد

ثالثاً، يشكل خطر "الانفصال عن الواقع" تحدياً
كبيراً

فإذا اعتادت الإدارة على الاعتماد على النماذج
التوليدية

فقد تفقد قدرتها على التواصل الحقيقي مع
المواطنين

وتفهم مشكلاتهم الحقيقية

رابعاً، يهدد "السرية المهنية" لأن النماذج
التوليدية

قد تستخدم البيانات الحساسة التي يتم إدخالها
إليها

لتدريب نماذج أخرى، مما يعرض أسرار الدولة
للخطر

وأخيراً، فإن غياب أي إطار أخلاقي وطني

يوجه استخدام هذه التقنيات المتقدمة

يجعل من الإدارة العامة ساحة لتجارب غير

مسؤولة

مما يستدعي وضع ميثاق أخلاقي وطني
عاجل

يحكم استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي

10

التحديات الأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي
التوليدي في الإدارة العامة الجزائرية

**Ethical Challenges of Using Generative AI in
Algerian Public Administration**

يواجه استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في
الإدارة العامة الجزائرية

تحديات أخلاقية مشابهة لتلك الموجودة في
مصر، مع بعض الخصوصيات

فأولاً، يشكل خطر "استبدال الموظف البشري"
تهديداً مباشراً

للاستقرار الوظيفي في القطاع العام، خاصة في
ظل البطالة المرتفعة

ثانياً، يهدد استخدام النماذج التوليدية "الهوية
الثقافية"

لأن هذه النماذج غالباً ما تكون مدربة على
بيانات غربية

وقد تنتج محتوى لا يتناسب مع القيم العربية

والإسلامية

ثالثاً، يشكل خطر "الانفصال عن الواقع" تحدياً كبيراً

فإذا اعتادت الإدارة على الاعتماد على النماذج التوليدية

فقد تفقد قدرتها على فهم التحديات المحلية الفريدة

رابعاً، يهدد "الأمن القومي" لأن النماذج التوليدية

قد تستخدم لتحليل البيانات الحساسة أو حتى توليد معلومات مضللة

تستهدف زعزعة الاستقرار

وأخيراً، فإن غياب أي استراتيجيات وطنية
أخلاقية

يوجه استخدام هذه التقنيات المتقدمة

يجعل من الإدارة العامة عرضة للاستغلال

من قبل الشركات الأجنبية التي تتحكم في هذه
النماذج

مما يستدعي وضع سياسة وطنية مستقلة
لضمان السيادة الرقمية

التحديات الأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في الإدارة العامة الفرنسية

Ethical Challenges of Using Generative AI in French Public Administration

رغم التقدم الفرنسي، فإن استخدام الذكاء
الاصطناعي التوليدي يطرح تحديات أخلاقية
معقدة

فأولاً، يشكل خطر "الانفصال عن الواقع
البشري" تهديداً لجوهر الخدمة العامة

فإذا اعتادت الإدارة على الاعتماد على النماذج
التوليدية لإنشاء السياسات

فقد تبعد عن احتياجات المواطنين الحقيقية
وتتحول إلى كيان بيروقراطي آلي

ثانياً، يهدد استخدام هذه النماذج "الحياد الإداري"

لأن النماذج التوليدية قد تكون مدربة على بيانات تحمل تحيزاً أيديولوجياً

مما يؤدي إلى إنتاج محتوى رسمي لا يعكس الحياد المطلوب من الإدارة

ثالثاً، يشكل خطر "الاستعمار الرقمي" تحدياً استراتيجياً

فأغلب النماذج التوليدية المتقدمة مملوكة لشركات أمريكية

مما يعرض السيادة الرقمية الفرنسية للخطر

ويحد من استقلالية القرار

رابعاً، يثير استخدام النماذج التوليدية أسئلة عميقة حول

"الهوية الثقافية" للدولة، فكيف يمكن الحفاظ على اللغة الفرنسية

وخصائصها الأدبية والقانونية في ظل هيمنة النماذج المدربة على اللغات العالمية؟

وأخيراً، فإن التحدي الأكبر يتمثل في الحفاظ على التوازن

بين الابتكار والتنظيم، فلا يكون التنظيم صارماً لدرجة

يقتل الابتكار، ولا يكون متساهلاً لدرجة يهدد
القيم الأساسية

وهو توازن دقيق تتطلبه القيادة المسؤولة في
العصر الرقمي

12

المقارنة بين الأنظمة القانونية في مجال
التحديات القانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي
التوليدي

Comparative Analysis of Legal Systems
Regarding the Legal Challenges of Using
Generative AI

تواجه الأنظمة القانونية في مصر والجزائر وفرنسا

تحديات قانونية مشتركة

في استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي، لكن طبيعتها ودرجة خطورتها تختلف

ففي مصر والجزائر، تتركز التحديات في غياب الإطار التنظيمي الأساسي

وعدم وجود أي تشريعات تنظم هذا المجال الجديد

مما يجعل "الصندوق الأسود" التوليدي تهديداً وجودياً

لمبادئ دولة القانون والعدالة

أما في فرنسا، فإن التحديات أكثر تطوراً

وتعقيداً

فهي لا تتعلق بغياب القواعد، بل بصعوبة
تطبيقها بشكل فعال

في مواجهة تقنيات تتطور بوتيرة أسرع من
التشريع

وتكلفة عالية للحفاظ على أعلى معايير الدقة
والشفافية

ومن حيث المسؤولية، فإن الخطر في مصر
والجزائر

أكبر بكثير بسبب غياب آليات تحديد المسؤولية

في حين أن فرنسا تمتلك أدوات قانونية
متقدمة

لتحديد المسؤولية المشتركة بين المصمم
والمستخدم

وفيما يتعلق بالبنية التحتية، فإن نقص الكفاءات
الفنية

يشكل عائقاً رئيسياً في مصر والجزائر، بينما
في فرنسا

يتمثل التحدي في توزيع هذه الكفاءات بشكل
عادل

بين الجهات المركزية والمحلية

وأخيراً، فإن المقارنة تظهر أن مصر والجزائر

بحاجة ماسة إلى بناء الأساس التنظيمي
والأخلاقي أولاً

في حين أن فرنسا تعمل على تحسين وتطوير
نظامها المتقدم

لضمان بقائه فعالاً في مواجهة التحديات
المستقبلية

13

المقارنة بين الأنظمة القانونية في مجال
التحديات الأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي
التوليدي

Comparative Analysis of Legal Systems
Regarding the Ethical Challenges of Using

Generative AI

تواجه الأنظمة القانونية في مصر والجزائر وفرنسا
تحديات أخلاقية مشتركة

لكن سياقاتها وتداعياتها تختلف بشكل جوهري

ففي مصر والجزائر، يشكل خطر "استبدال
الموظف البشري"

تهديداً اجتماعياً واقتصادياً كبيراً في ظل
معدلات البطالة المرتفعة

بينما في فرنسا، يُنظر إلى هذا التحدي كفرصة
لإعادة تأهيل الموظف

وليس كتهديد مباشر لوظيفته

أما فيما يتعلق بـ "الهوية الثقافية"، فإن التحدي
في مصر والجزائر

يتمثل في الحفاظ على القيم العربية والإسلامية
في مواجهة الهيمنة الغربية

في حين أن التحدي في فرنسا يتمثل في
الحفاظ على اللغة الفرنسية

وخصائصها الفريدة في مواجهة الهيمنة الأنجلو-
سكسونية

ومن حيث "السيادة الرقمية"، فإن مصر والجزائر
تعانيان من

الاعتماد الكامل على الشركات الأجنبية، مما
يعرض أمنهما القومي للخطر

بينما تسعى فرنسا إلى بناء نماذج توليدية
وطنية مستقلة

للمحافظة على سيادتها الرقمية واستقلالية
قرارها

وأخيراً، فإن المقارنة تظهر أن التحديات
الأخلاقية

في الدول النامية مرتبطة بالبقاء والهوية

في حين أن التحديات في الدول المتقدمة
مرتبطة بالسيطرة والتوجيه

مما يستدعي حلولاً مختلفة تناسب مع كل
سياق

الرقابة القضائية على القرارات الصادرة باستخدام
الذكاء الاصطناعي التوليدي في النظام القانوني
المصري

Judicial Review of Decisions Issued Using Generative AI in the Egyptian Legal System

تخضع القرارات الإدارية الصادرة باستخدام الذكاء
الاصطناعي التوليدي في مصر

لنفس قواعد الرقابة القضائية التي تحكم
القرارات البشرية

أمام محكمة القضاء الإداري، ولكن التطبيق

العملي يواجه عقبات جسيمة

فمن حيث الاختصاص، لا يوجد خلاف على أن المحكمة الإدارية

هي الجهة المختصة بالنظر في طعون هذه القرارات

طالما كانت صادرة عن جهة إدارية في نطاق سلطتها

إلا أن التحدي الحقيقي يكمن في كيفية ممارسة هذه الرقابة

فمن حيث أسباب الطعن، يمكن الطعن بعدم الاختصاص

إذا ثبت أن القرار صدر بناءً على معلومات
"مهلوسة"

أو للشكليات إذا كان القرار غير مسبب بشكل
كافٍ

أو للموضوعية إذا كان القرار تعسفياً أو مبنياً
على انحراف في السلطة

لكن المشكلة الجوهرية تكمن في عبء
الإثبات

فكيف يمكن للمواطن أن يثبت أن القرار مبنى
على معلومات مضللة

وهو لا يملك أي حق في الوصول إلى النموذج
التوليدي أو معطياته؟

كما أن القاضي الإداري المصري يفتقر إلى
الخبرة الفنية

اللازمة لفهم كيفية عمل النماذج التوليدية
المعقدة

ولا توجد لديه سلطة قانونية لطلب تدقيق فني
مستقل لها

مما يجعل رقابته شكلية في كثير من الأحيان

وحتى الآن، فإن الاجتهاد القضائي المصري لم
يتطور بعد

لوضع مبادئ جديدة تتناسب مع طبيعة القرار
التوليدي

ويبقى القاضي أسير المبادئ التقليدية التي قد
لا تكون كافية

لحماية حقوق المواطن في عصر الذكاء
الاصطناعي التوليدي

مما يستدعي إصلاحاً تشريعياً يمنح القضاء
الأدوات اللازمة

لممارسة رقابة فعالة على هذه القرارات الحديثة

15

الرقابة القضائية على القرارات الصادرة باستخدام
الذكاء الاصطناعي التوليدي في النظام القانوني
الجزائري

Judicial Review of Decisions Issued Using Generative AI in the Algerian Legal System

تخضع القرارات الإدارية الصادرة باستخدام الذكاء
الاصطناعي التوليدي في الجزائر

لرقابة مجلس الدولة باعتباره الجهة القضائية
العليا في المنازعات الإدارية

ويجوز الطعن فيها لأسباب مشابهة لتلك المتبعة
في مصر

مثل عدم الاختصاص أو الخلل في الشكل أو
التعسف في الموضوع

إلا أن التحديات العملية التي تواجه الرقابة
القضائية

تشبه إلى حد كبير تلك الموجودة في النظام
المصري

فالمواطن الجزائري يجد نفسه في موقف ضعيف
عند الطعن

لأنه لا يملك الحق في الوصول إلى المعلومات
الفنية

الخاصة بكيفية عمل النموذج التوليدي أو البيانات
التي استندت إليها

كما أن القاضي الجزائري يفتقر إلى الأدوات
الفنية والقانونية

اللازمة لفحص دقة المعلومات التي بُني عليها
القرار

ولا توجد في التشريع الجزائري أحكام تسمح
للقضاء

بطلب تقرير خبير مستقل لتدقيق النموذج
التوليدي

بالإضافة إلى ذلك، فإن بطء الإجراءات القضائية
في الجزائر

يزيد من معاناة المواطن الذي قد ينتظر سنوات
للحصول على حكم

في قضية يعتمد فيها القرار على تقنية قد تكون
قد تجاوزها الزمن

وحتى تاريخه، فإن الاجتهاد القضائي لم يتناول

بشكل مباشر

التحديات النوعية التي يطرحها القرار التوليدي

مما يترك فراغاً قانونياً كبيراً يعرض حقوق
المواطنين للخطر

ويستدعي تدخلاً تشريعياً عاجلاً لتمكين
القضاء

من ممارسة رقابة فعالة على هذه القرارات
الحديثة

من خلال منحه صلاحيات التدقيق الفني وحماية
المبلغين

عن المخالفات المتعلقة باستخدام النماذج
التوليدية

الرقابة القضائية على القرارات الصادرة باستخدام
الذكاء الاصطناعي التوليدي في النظام القانوني
الفرنسي

Judicial Review of Decisions Issued Using
Generative AI in the French Legal System

تميز الرقابة القضائية على القرارات الإدارية
التوليدية في فرنسا

بفعاليتها وحدائتها، حيث طور مجلس الدولة
آليات مبتكرة

للمواجهة التحديات التي يطرحها "الصندوق
الأسود" التوليدي

فمن حيث الإجراءات، يمكن للمواطن الطعن في
القرار التوليدي

أمام المحاكم الإدارية بنفس السبل المتاحة
للقرارات البشرية

ولكن مع ميزة إضافية، وهي حقه في طلب
"كشف مصدر المحتوى"

ومعرفة ما إذا كان القرار مبنياً على نموذج
توليدي

والأهم من ذلك أن القاضي الإداري الفرنسي
يتمتع بسلطة واسعة

لطلب "تدقيق توليدي" (Generative Audit) من

قبل خبراء مستقلين

معتمدين من قبل الدولة، حيث يقوم هؤلاء
الخبراء بفحص

النموذج المستخدم والبيانات التي تم تغذيته
بها

للتحقق من دقته وخلوه من التحيز

كما أن القضاء الفرنسي بدأ في تطوير مبدأ
جديد

يتمثل في "المسؤولية الثلاثية" بين المصمم
والمورد والمستخدم

مما يوسع نطاق مساءلة القرار التوليدي

وقد أكد مجلس الدولة في اجتهاده على أن
غياب المراجعة البشرية

يجعل القرار باطلاً، وأن الإدارة ملزمة بإثبات

أن المحتوى الذي تم توليده خضع لرقابة بشرية
فعالة

وأخيراً، فإن سرعة الفصل في النزاعات
مدعومة

بوجود دوائر قضائية متخصصة في القضايا
الرقمية

ومحكمة إدارية عليا تبت في القضايا المعقدة
بسرعة

مما يضمن حماية فعالة وسريعة لحقوق
المواطنين

في مواجهة قرارات الإدارة التوليدية

17

الإصلاحات التشريعية المقترحة لتنظيم
استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في الإدارة
العامة المصرية

**Proposed Legislative Reforms to Regulate
the Use of Generative AI in Egyptian Public
Administration**

تستدعي التحديات التي يطرحها الذكاء
الاصطناعي التوليدي في مصر

إعلاناً تشريعياً شاملاً يضع الأسس القانونية
لاستخدامه المسؤول

أولاً، يجب إصدار قانون خاص للذكاء الاصطناعي
التوليدي يُرسى مبادئه الأساسية

مثل الدقة وعدم التحيز والشفافية والمساءلة
وقابلية التفسير

ويحدد بوضوح الحالات التي يُسمح فيها
باستخدام النماذج التوليدية

ثانياً، يجب تعديل قانون حماية البيانات
الشخصية رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠

لإضافة فصل خاص بالذكاء الاصطناعي التوليدي،

ينص صراحة على

"الحق في تصحيح المعلومات المضللة" و"الحق في معرفة مصدر المحتوى الرسمي"

ثالثاً، يجب إنشاء سلطة تنظيمية مستقلة متخصصة في الذكاء الاصطناعي

تتولى مهمة منح تراخيص لأنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي عالية الخطورة

وإجراء تدقيقات دورية عليها، ووضع معايير فنية وأخلاقية لتصميمها

رابعاً، يجب إدخال آلية جديدة في قانون مجلس الدولة

تسمح للقضاء الإداري بطلب "تدقيق توليدي"
من قبل خبراء معتمدين

للتحقق من دقة المعلومات التي بُني عليها
القرار

خامساً، يجب إلزام جميع الجهات الحكومية
بنشر "سجلات النماذج التوليدية"

تشبه تلك الموجودة في فرنسا، توضح أسماء
النماذج المستخدمة

وظائفها وأهدافها ونتائج التدقيقات الدورية

سادساً، يجب تطوير إطار أخلاقي وطني للذكاء
الاصطناعي التوليدي

يتم اعتماده من قبل مجلس الوزراء ويكون ملزماً
لجميع الجهات الحكومية

ويتضمن مبادئ مثل احترام الكرامة الإنسانية
وتعزيز المساواة

سابعاً، يجب توحيد الإجراءات بين الوزارات
المختلفة

من خلال إصدار لائحة تنفيذية موحدة تحدد
خطوات تصميم

واعتماد واستخدام نماذج الذكاء الاصطناعي
التوليدي في القطاع العام

وأخيراً، يجب إنشاء وحدة رقابية داخل الجهاز
المركزي للمحاسبات

لمتابعة الإنفاق على مشاريع الذكاء الاصطناعي
التوليدي وتقييم فعاليتها

وتقديم تقارير دورية للبرلمان حول مدى احترام
هذه المشاريع

للمبادئ القانونية والأخلاقية ولأهداف التنمية
المستدامة

18

الإصلاحات التشريعية المقترحة لتنظيم
استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في الإدارة
العامة الجزائرية

Proposed Legislative Reforms to Regulate

the Use of Generative AI in Algerian Public Administration

تستدعي التحديات التي يطرحها الذكاء الاصطناعي التوليدي في الجزائر

إعلاناً تشريعياً شاملاً يضع الأسس القانونية لاستخدامه المسؤول

أولاً، يجب إصدار قانون خاص للذكاء الاصطناعي التوليدي يُرسى مبادئه الأساسية

مثل الدقة وعدم التحيز والشفافية والمساءلة وقابلية التفسير

ويحدد بوضوح الحالات التي يُسمح فيها باستخدام النماذج التوليدية

ثانياً، يجب تعديل قانون حماية البيانات الشخصية رقم ١٨-٠٧ لسنة ٢٠١٨

لإضافة فصل خاص بالذكاء الاصطناعي التوليدي،
ينص صراحة على

"الحق في تصحيح المعلومات المضللة" و"الحق في معرفة مصدر المحتوى الرسمي"

ثالثاً، يجب إنشاء سلطة تنظيمية مستقلة متخصصة في الذكاء الاصطناعي

تتولى مهمة منح تراخيص لأنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي عالية الخطورة

وإجراء تدقيقات دورية عليها، ووضع معايير فنية وأخلاقية لتصميمها

رابعاً، يجب إدخال آلية جديدة في القانون الإداري

تسمح للقضاء الإداري بطلب "تدقيق توليدي" من قبل خبراء معتمدين

للتحقق من دقة المعلومات التي بُني عليها القرار

خامساً، يجب إلزام جميع الجهات الحكومية بنشر "سجلات النماذج التوليدية"

تشبه تلك الموجودة في فرنسا، توضح أسماء النماذج المستخدمة

وظائفها وأهدافها ونتائج التدقيقات الدورية

سادساً، يجب تطوير إطار أخلاقي وطني للذكاء الاصطناعي التوليدي

يتم اعتماده من قبل رئاسة الحكومة ويكون ملزماً لجميع الجهات الحكومية

ويتضمن مبادئ مثل احترام الكرامة الإنسانية وتعزيز المساواة

سابعاً، يجب توحيد الإجراءات بين الوزارات المختلفة

من خلال إصدار لائحة تنفيذية موحدة تحدد خطوات تصميم

واعتماد واستخدام نماذج الذكاء الاصطناعي

التوليدي في القطاع العام

وأخيراً، يجب إنشاء وحدة رقابية داخل
المحاسبة العليا

لمتابعة الإنفاق على مشاريع الذكاء الاصطناعي
التوليدي وتقييم فعاليتها

وتقديم تقارير دورية للبرلمان حول مدى احترام
هذه المشاريع

للمبادئ القانونية والأخلاقية ولأهداف التنمية
المستدامة

الإصلاحات التشريعية المقترحة لتنظيم
استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في الإدارة
العامة الفرنسية

Proposed Legislative Reforms to Regulate the Use of Generative AI in French Public Administration

رغم التقدم التشريعي الفرنسي، فإن التطور
السريع للذكاء الاصطناعي التوليدي

يستدعي إصلاحات مستمرة لضمان فعالية
التنظيم

أولاً، يجب تسريع إقرار مشروع قانون الذكاء
الاصطناعي الحالي

الذي يهدف إلى ترجمة مبادئ الاتحاد الأوروبي

إلى واقع تشريعي ملزم

مع التركيز على النماذج التوليدية عالية الخطورة
المستخدمة في القطاع العام

ثانياً، يجب تبسيط الإطار المؤسسي من خلال
توحيد صلاحيات الجهات الرقابية

مثل اللجنة الوطنية للمعلومات والحريات (CNIL)
والهيئة الوطنية للحوار الأخلاقي

لتلافي التداخل وتعزيز الكفاءة في مراقبة نماذج
الذكاء الاصطناعي التوليدي

ثالثاً، يجب تعزيز الدعم المالي والفني للبلديات
الصغيرة

من خلال إنشاء صندوق وطني لدعم استخدام
الذكاء الاصطناعي التوليدي الأخلاقي

يمكنها من تطوير أو شراء نماذج متوافقة مع
المعايير الوطنية

رابعاً، يجب تحديث أنظمة المعلومات الجغرافية
والبيانات المفتوحة

لدمج مؤشرات أخلاقية تتعلق باستخدام الذكاء
الاصطناعي التوليدي

وتسهيل رقابة المواطنين والمجتمع المدني
على أداء الإدارة

خامساً، يجب إدخال آلية تقييم دوري لفعالية
نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي

بعد مرور سنة من التشغيل للتأكد من تحقيق
الأهداف المعلنة

وإمكانية تصحيح المسار في حالة الانحراف عن
المبادئ الأخلاقية

سادساً، يجب تعزيز التكوين المهني للموظفين
العموميين

من خلال برامج تدريبية متخصصة في الأخلاقيات
الرقمية

وإدارة نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي وفهم
حدودها

سابعاً، يجب تعزيز المشاركة المجتمعية

من خلال إلزام الإدارة بإجراء مشاورات عامة قبل
اعتماد

نماذج ذكاء اصطناعي توليدي جديدة في
المجالات الحساسة

وأخيراً، يجب مراجعة دورية للتشريعات المتعلقة
بالذكاء الاصطناعي التوليدي

كل سنتين لضمان توافقها مع التحولات التقنية
والاجتماعية

وتحقيق التوازن الأمثل بين الابتكار وحماية
الحقوق الأساسية

الخاتمة

Conclusion

كشفت هذه الدراسة المقارنة أن الذكاء الاصطناعي التوليدي

ليس مجرد أداة تقنية محايدة، بل هو انعكاس للقيم والمبادئ التي تحكم النظام القانوني

فبينما تسعى فرنسا إلى بناء "ذكاء اصطناعي توليدي جدير بالثقة"

من خلال تشريعات متقدمة وضوابط قضائية فعالة

فإن مصر والجزائر لا تزالان في بداية الطريق نحو

تنظيم هذا المجال

وقد أظهر التحليل أن التحدي الأساسي لا يتمثل في التكنولوجيا نفسها

بل في غياب الإطار القانوني والأخلاقي الذي يضمن استخدامها لخدمة الإنسان

وليس لتعزيز الاستبداد البيروقراطي أو ترسيخ أشكال جديدة من التمييز

ومن ثم فإن استخلاص الدروس من التجربة الفرنسية لا يعني النسخ الحرفي

بل يتطلب تكيف الحلول بما يتناسب مع الخصوصية القانونية والاجتماعية لكل دولة

وقد قدمت هذه الدراسة مقترحات إصلاحية
عملية تستند إلى المقارنة الموضوعية

تهدف إلى بناء إدارة رقمية مسؤولة وخاضعة
للمساءلة

وفي النهاية، فإن مستقبل الإدارة العامة في
القرن الحادي والعشرين

سيتوقف على قدرتها على الجمع بين كفاءة
الذكاء الاصطناعي التوليدي

وأخلاقيات دولة القانون، لضمان أن التحول
الرقمي

يكون أداة لتعزيز حقوق الإنسان وليس لتقويضها

المراجع

References

١ الدستور المصري لسنة ٢٠١٤ الجريدة الرسمية العدد ٤١ مكرر في ١٨ يناير ٢٠١٤

٢ الدستور الجزائري لسنة ٢٠٢٠ الجريدة الرسمية العدد ٣٢ في ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٠

٣ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٧٨٩
Journal Officiel de l'Assemblée Nationale
٢٧ Constituante أغسطس ١٧٨٩

٤ قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠ الجريدة الرسمية العدد ٤٤ في ١٥ نوفمبر ٢٠٢٠

٥ قانون حماية البيانات الشخصية الجزائري رقم

١٨-٠٧ سنة ٢٠١٨ الجريدة الرسمية العدد ٣٦
في ١٦ سبتمبر ٢٠١٨

٦ قانون المعلومات والحقوق المدنية الفرنسي
°Loi n ١٧-٧٨ du ٦ janvier ١٩٧٨ modifiée

٧ قانون الجمهورية الرقمية الفرنسي °Loi n
٢٠١٦-١٣٢١ du ٧ octobre ٢٠١٦

٨ اللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية
٦٧٩/٢٠١٦ (GDPR) Règlement (UE)

٩ مشروع قانون الذكاء الاصطناعي الفرنسي
٢٠٢٥ Projet de loi sur l'IA

١٠ تقرير المركز القومي لحماية البيانات
الشخصية المصري ٢٠٢٥

١١ تقرير السلطة الوطنية لحماية البيانات

الشخصية الجزائرية ٢٠٢٤

١٢ تقرير اللجنة الوطنية للمعلومات والحريات
الفرنسية (CNIL) ٢٠٢٥

١٣ محمد كمال عرفه الرخاوي الذكاء الاصطناعي
والقانون الإداري

Jean Dupont L intelligence artificielle ١٤
générative au service de l administration
٢٠٢٥ Dalloz Paris

Ahmed Benali L IA générative et la ١٥
fonction publique en Algérie ENAG Alger
٢٠٢٦

الفهرس

Table of Contents

١ المقدمة الاستشرافية والمنهجية لدراسة
الذكاء الاصطناعي التوليدي

٢ الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي التوليدي
وتمييزه عن الذكاء الاصطناعي التحليلي

٣ الأسس الدستورية لتنظيم الذكاء الاصطناعي
التوليدي في النظام القانوني المصري

٤ الأسس الدستورية لتنظيم الذكاء الاصطناعي
التوليدي في النظام القانوني الجزائري

٥ الأسس الدستورية لتنظيم الذكاء الاصطناعي
التوليدي في النظام القانوني الفرنسي

٦ التحديات القانونية لاستخدام الذكاء
الاصطناعي التوليدي في السلطة التقديرية

المصرية

٧ التحديات القانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في السلطة التقديرية الجزائرية

٨ التحديات القانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في السلطة التقديرية الفرنسية

٩ التحديات الأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في الإدارة العامة المصرية

١٠ التحديات الأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في الإدارة العامة الجزائرية

١١ التحديات الأخلاقية لاستخدام الذكاء

الاصطناعي التوليدي في الإدارة العامة الفرنسية

١٢ المقارنة بين الأنظمة القانونية في مجال
التحديات القانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي
التوليدي

١٣ المقارنة بين الأنظمة القانونية في مجال
التحديات الأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي
التوليدي

١٤ الرقابة القضائية على القرارات الصادرة
باستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في
النظام القانوني المصري

١٥ الرقابة القضائية على القرارات الصادرة
باستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في
النظام القانوني الجزائري

١٦ الرقابة القضائية على القرارات الصادرة
باستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في
النظام القانوني الفرنسي

١٧ الإصلاحات التشريعية المقترحة لتنظيم
استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في الإدارة
العامة المصرية

١٨ الإصلاحات التشريعية المقترحة لتنظيم
استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في الإدارة
العامة الجزائرية

١٩ الإصلاحات التشريعية المقترحة لتنظيم
استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في الإدارة
العامة الفرنسية

٢٠ الخاتمة

المراجع

الفهرس

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

يحظر نهائيا النسخ او الاقتباس او النشر او الطبع
او التوزيع الا باذن المؤلف